باستلزام ذلك الجزاء ليلزم استمرار وجود الجزاء على تقدير وجود
الشرط وعدمه فيكون دائما سواء كان الشرط والجزاء مثبتين نحو لو
اهنتني لاثبتُ عليك او منفيين نحو لو لم يخفِ الله لم يعصه
او مختلفين نحو ولو انا في الارض من بحرة اقلام والبحر مده من بعده
ابحر ما نفدت كلمات الله ونحو لو لم تكرمني لا اثبتُ عليك فمتى
هذه الامثلة اذا انتفى لزوم وجود الجزاء لهذا الشرط مع استعداد
لزومه له لوجوده عند تحقق هذا الشرط بالطريق الاولى ويحصل
لهذا المعنى لولا ايضا نحو لولا اكرامك اياي لا اثبتُ عليك
يعني انتفى عليك علي تقدير عدم الاكرام فكيف علي تقدير وجوده
اذ لا فرق في المعنى بين قولنا لولا و لو الداخلة علي النفي فان
قيل هل يجوز ان يكون لو في هذه الامثلة على اصلها من تقدير
انتفاء الجزاء لانتفاء على ان الجزاء هو عدم العصيان المرتبط بعدم الخوف
مثلا فيجوز ان يكون هذا منتفيا وعدم العصيان المرتبط بالخوف
ثابتا او كذا يقدر انتفاء الاكرام المرتبط بعدم الاكرام بناء على ثبوت
انتفاء المرتبط بالاكرام قلنا لا يخفى على احد ان الارتباط بالشرط
غير معتبر في مفهوم الجزاء وانما يجيء ذلك من قبل ذكر الشرط
والا لكان تقييده بالشرط تكرارا لكما اذا قلنا لو جئتني لاكرمتك
اكراما مرتبطا بالمجيء وكم نعلم قطعا ان المنفي في قولنا لو جئتني
لاكرمتك هو نفس الاكرام المرتبط بالمجيء وليس كلما يدل في لازم شيء
لشيء او ثبوته لم يجب ان يكون ملاطا للعقل عند الحكم وقيد الذكر
الشيء ونعم ان كلام ابن مستقيم فيما وقع الجزاء بلفظ الثبوت واما المنفي

اذ الاعموم للمثبت فيجوز في نحو لو اهنتني لاثبتُ عليك ان يتقيد الشيء
المنفي غير المثبت بخلاف النفي فانه يفيد العموم فيلزم في نحو لو لم يخف
الله لم يعصه نفي المعصية مطلقا فلو قدّر ثبوت نفي الشيء لزم
الاثبات وتناقض وهذا وهم لانه انما اعتبر الارتباط بالشرط
في مفهوم الجزاء في المثبت حتى يكون المعنى في لو اهنتني لاثبتُ
عليك شتما مرتبطا باهانة فليعتبر ذلك في المنفي ايضا حتى يكون
المعنى لو لم يخف الله فلا نسلم ان المنفي عام بل يعني لو لم يخف الله
لم يعصه عدم عصيان مرتبطا بعدم الخوف وح يجوز ان يكون انتفاؤه
بانتفاء القيد ويلزم عدم عصيان غير مرتبط بعدم الخوف وان لم
يعتبر بل امر على اطلاقه يلزم العموم في المثبت ايضا كان او منفيا
واما قوله تعالى لو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا فقد قيل
انه على صورة قياس اقتراني فيجب ان ينتج لو علم الله فيهم خيرا لتولوا
وهذا لانه على تقدير ان يعلم فيهم خيرا لا يحصل منهم التولي بل
الانقياد واجيب بانهما مهملتان وكبرى الشكل الاول يجب ان تكون
كلية ولو سلم فانما تنتجان لو كانتا لزوميتين وهو ممنوع ولو سلم
فاستحالة النتيجة ممنوعة لان علم الله فيهم خيرا محال اذ لا خير فيهم
والمحال جاز ان يستلزم المحال وهذا غلط لان لفظ لو لم يستعمل
في صحيح الكلام في القياس الاقتراني وانما تستعمل في القياس الاستثنائي
المستثنى منه نقيض التالي لانها لامتناع التالي لامتناع غيره ولهذا لم
يصح باستثناء نقيض التالي وكيف يصح ان يعتقد في كلام الحكيم تعالى
انه قياس اهمل فيه شرائط الانتاج وانتج فائدة تكون في ذلك وهل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)